

لاجل الجاهل وهو ان الفساد لعدم السبب وذكر ان الاحكام متغيرة وتختلف بتغير الوقت والشروط
لا تختلف باختلاف وصفه بشرط فتبين ان يكون الفساد لعدم السبب لا لعدم الشرط هكذا قيل
ولكن لا يخفى على القليل ان الراجح لا يصلح ان يكون وليا مستقلا لان الترجيح انما يقع بوصف
غير مستقل تماما سياتي محققا ان شاء الله تعالى وما ذكره ان يكون وليا مستقلا على السببية
والدوام متناهي المصنف يقوله واختلافه باختلاف صفته باختلاف الموقوت باختلاف وصفه الوقت
فان الاداء في الوقت الصحيح كامل في الوقت السابق ناقص وان وجد جميع شرائطه وهذا لا يتناقض بهما
وجميعا ولا يتغير بتغير الوقت علامة كونه سببا اذ الاحكام تابعة للسبب بقوة وضعف الاثر
ان السبب اذ كان صحيحا كان الملاك ايضا صحيحا واذ كان البسب فاسدا كان الملاك فاسدا حتى ظهر
اثره في حد الخط وتبوت الملاك بغير السبب وعدمه على ما عرف وممكن كون الاوقات سببا للعبادة
انما عرفات اذ الموجب في الحنفية هو الله تعالى ولكن لما كان متناهي نعلم ان السبب هو الله تعالى
الشكر وترادف النعم انما يحصل في الاوقات التي يحصل فيها النعم سببا بالعبادة
ان هي شكر النعم تسمية اقامة لها مقام النعم كما في السبب من تمام المشقة قوله في الاصل في هذا النوع
ان النوع الذي هو ظرف وشروط وهو وقت الصلوة انه الصنيع المشان لمجمل الوقت في الاوقات
وسببا للوجود يستقيم ان يكون كل الوقت سببا لا يمكن جعل كل الوقت سببا مع رعاية هذه
المحنية لان رعاية اهل العندين واعماله يوجب اهل المعنى الاخر وفواته حسنة ارجح اعمال
اهل المعندين ورعاية قائم لوروي معنى السببية يلزم منه تاجرا لا اذ اعزل الوقت حسنة لا اعتبار بسبب
قبل فاعلم ان اجزا السبب لا توزع على اجزا السبب بعقل السبب ليس سببا بل محقق الوجوب
الا بعد وجود جميع اجزا الوقت وذكره عند خروجه الوقت ولا يصح الاداء قبله اذ فيه ابطال معنى الظرفية
والظرفية ولوروي معنى الظرفية واذ ثبت الصلوة في الوقت يلزم منه رعاية معنى الظرفية ولكن يجب ازالة
معنى السببية اذ يلزم منه تقدّم الحكم على سببه فتعدّد اجتماع معنى الظرفية والسببية فاذا لم يمكن
ان يجعل كل الوقت سببا مع رعاية معنى الظرفية والاول من رعاية معنى السببية فوجب ان يجعل بعض
الوقت سببا وهو الحيز الاول الذي يسلفه عن الحيز اعم من تقيد الحيز بقوله كلام وهو ان لا يمكن ان
يكون الحيز الذي هو سبب معينه لانه لا يلزم السببية التقدم اذا سبب تقدم على الحيز ولازم

علم
ان
سببا

الظرفية المقارنة والمعينة اذ الظرف يقارن المقروق وهو التقادم والمقارنة منافاة بالضرورة
فيكون سببا سببية والظرفية لحي واحد منافاة لان التقادم في سبب لا في سبب المقارنة في سبب المقارنة
العلم لان سببا الحيز السابق سببا وجميع الوقت ظرفا والمقارنة شرط فلا منافاة لعدم اتحاد
الموضوع قوله فان اتصل الاداء به اي بالحيز الاول فتقررت السببية عليه حصول المقصود اذ المقصود
من نفس الوجوب تحصيل الاداء قوله والاول ان لم يتصل الاداء به بنفق السببية بالحيز الذي
عليه وهو الحيز الثاني ثم يثبت ان اتصال الاداء بالحيز الثاني بتقررت السببية عليه لا ينتقل الى
الحيز الثالث وهكذا الى الابد وما بعد الحيزان ينص في الوقت بحيث يمكن المكلف في الاداء عند فرفة
المقصود من نفس الوجوب الاداء قبل ان يفرق وقت يمكن فيه الاداء والاول ان لم يتصل عليه في الوسم وينقل
عندنا الى الحيز من اجزا الوقت بحيث يمكن فيه من عقد الترخيم فيشعنا السببية في الحيز الاخير
مروية انه لم يبق من الاجزاء ما يتصل بها انتقال السببية اليه فيشعنا السببية في الحيز الاخير
مواجبهون والسر والاقامة والظهور والحيز عند ذكر الحيز في حروف العوار المذكورة حتى لو اسلم الكافر
اوله بلح الصلوة وافاد المحنون او طهرت الحياض في الحيز يلزم منه الصلوة عندنا وعند زفر لا تجب
مالم تجز وقتا يسبح في حقيقته الاداء وان فات واحد من هذه الاوصاف في ذلك الحيز لم يكن ذلك الحيز
مقبلة ذلك الحيز وجب عليه صلوات المسافر ويعتبر ايضا نصف ذلك الحيز في نقصان الواجب وكذا فان كان
ذلك الحيز صحيحا لم يفسد الى الشيطان ولم يوصف بالكراهة في الوجوب عليه كما لا يخفى على من
الفساد في الوقت بطول السجدة في حيزه عند دخوله في الصلاة فالتناقض انما وجب كماله اليتم
بانها قدر الصوم المنذور المطلق وصوم العتق لا يتاخر في ايام الفجر والتشريق وفي قوله حتى ضد
الفجر اشارة الى بقاء اصل الصلوة والى ان يمارى عن غير وجهه ان اصل الصلوة تسبب بطلان
حصة الفريضة على ما عرفه في الحيز من وجهه ان الفجر لا يفسد بطول الشمس ولكنه يفسد حتى اذا
ارتفعت الشمس وتم ضلوعه فقامت استحسن ليكون مؤثرا بعقد الصلوة في الوقت ولو افسدها
كان موقعا بجميع الصلوة خارج الوقت واداء بعض الصلوة في الوقت او في اجزا الكساح في الوقت
كذلك الميوط ويؤثر في ما قاله ابو يونس قوله لم يلزم من حصوله الميوط في الحيز الميوط في الشمس
فان اطلعت فامسك عن الصلوة فانها تطلع من طرف الشيطان الحيز مسلم وان كان ذلك الحيز ناقصا

علم
العلم وان كان سببا
وجب عليه حلافة
الكساح

الظرف